الذكاء الاصطناعي: الاستشراق الجديد

الدكتور عبد العالي احمامو[1]

الملخّص

يتناول هذا المقال العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وبين الاستشراق في ضوء التحوّلات التي يشهدها العالم الرقمي المعاصر، من خلال بحث الكيفيّة التي يمكن أن تسهم بها الأنظمة الخوارزميّة في إعادة إنتاج بعض التمثّلات والصور النمطيّة المرتبطة بالعالم العربي والإسلامي والثقافات غير الغربيّة عمومًا. وينطلق المقال من تصوّر يعتبر أنّ الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرّد أداة تقنيّة محايدة، وتجاوز ذلك ليُصبح سلطة معرفيّة جديدة تساهم في إنتاج المعنى وتنظيم المعرفة وإعادة تشكيل الإدراك الجماعي للعالم.

ويعتمد المقال مقاربة نقديّة تستلهم أطروحات إدوارد سعيد حول الاستشراق بوصفه نظامًا لإنتاج التمثّلات يخدم علاقات القوّة والهيمنة، مع ربط ذلك بالنقاشات المعاصرة حول التحيّز الخوارزمي والاستعمار الرقمي والعدالة المعرفيّة. كما يناقش المقال أثر البيانات وسياسات المحتوى والخوارزميات في تشكيل صور الثقافات

[1]- تخصص اللغة والمجتمع، المغرب.

غير الغربيّة داخل الفضاء الرقمي، مبيّنًا أن التحيّز داخل الأنظمة الذكية لا يظهر دائمًا في صورة مواقف مباشرة أو معلَنة، وإنّما يتجلّى غالبًا بوصفه نتيجة بنيويّة لطبيعة البيانات والبنية الرقميّة العالميّة.

ويخلص المقال إلى أنّ الذكاء الاصطناعي لا يمثّل امتدادًا حرفيًّا للاستشراق التقليدي، لكنه قد يساهم في إنتاج شكل جديد من التمثيل يمكن وصفه بالاستشراق الرقمي، حيث يُعاد تشكيل صورة الآخر عبر الخوارزميات والبيانات وأنظمة التصنيف والتوصية. كما يؤكّد أنّ مواجهة هذه الإشكالات تستدعي بناء مقاربة نقديّة وأخلاقيّة للذكاء الاصطناعي تقوم على التعدّد الثقافي والعدالة المعرفيّة والشفافيّة الخوارزميّة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الاستشراق التقليدي، الخوارزميّات، الاستشراق الرقمي، استعمار البيانات.

المقدّمة

في عام ٢٠٢٤م، وتزامنًا مع الحرب على غزة، طلبتُ من نظام الذكاء الاصطناعي (**Gemini**) أن يُولِّد صورة تعبيريّة مكتوبًا عليها (**Together for Palestine**)، وهو الطلب ذاته الذي وجَّهتُه في الوقت نفسه إلى نظام.(**ChatGPT**) جاء ردّ الأوّل على النحو الآتي: «ما زلت أتعلم كيفيّة توليد أنواع معينة من الصور، لذا قد لا أتمكّن من تنفيذ طلبك بدقّة بعد، أو قد يكون تنفيذه مخالفًا لإرشاداتي»، بينما نفَّذ الثاني الطلب وأنتج صورة تستجيب للمطلوب إلى حدّ معقول. توقَّفتُ أمام هذا التباين طويلاً، ليس لأنّه مفاجئ بالضرورة، بل لأنه كان صريحًا إلى حدّ الفضيحة: خوارزميّة تعمل في كاليفورنيا تُصنِّف كلمة (**Palestine**) في خانة ما يستدعي الحذر، وتفعل ذلك بلغة العجز التقني لا بلغة القرار السياسي. كان ذلك هو السؤال الأوّل الذي دفعني إلى كتابة هذا المقال: إذا كانت الخوارزميّة تُقرِّر ما يُقال وما يُصوَّر وما يُحجب، فمن الذي يُقرِّر ما تُقرِّره الخوارزميّة؟ ومنذ متى أصبح هذا قرارًا تقنيًّا لا سياسيًّا؟

لم يُخلِّف هذا الأمر سؤالاً وحيدًا، إذ سرعان ما استدعى أسئلة أخرى من طبيعة مختلفة، أعمق وأكثر إزعاجًا. والأكيد أنّ هذه الواقعة ليست استثناء طارئًا في منظومة سليمة، وإنما هي نافذة بقيت مفتوحة على بنية راسخة ومُحكمة. فحين تُنتج حفنة من الشركات في سان فرانسيسكو وسياتل النماذج التي يستخدمها مليار إنسان في كل أنحاء العالم، وحين تُدرَّب هذه النماذج على بيانات تعكس أساسًا الحضور الرقمي للعالم الغربي، وحين تصوغ تلك الشركات بنفسها معايير ما هو مقبول وما هو حساس وما هو خطر، حينها تغيب خدمة الإنسانيّة بالتساوي ويتلاشى الحياد، لنجد أنفسنا أمام منظومة إنتاج معرفي تعمل وفق منطق يُذكِّر بشيء قرأناه من قبل نبّه إليه إدوارد سعيد، وأرسى لبناته الأولى.

فالاستشراق، كما عرَّفه سعيد في كتابه الذي غيَّر مسار الدراسات الثقافيّة منذ صدوره عام ١٩٧٨م، نظام متكامل لإنتاج المعرفة يجعل من الغرب عارفًا وحَكَمًا وصوتًا، ومن الشرق موضوعًا يُعرَّف ويُصنَّف ويُتكلَّم عنه دون أن يُسأل رأيه في التعريف، كما أنه لم يكن يومًا مجرّد مجموعة من الأحكام المسبقة التي يحملها بعض الأكاديميّين والرحَّالة الغربيّين تجاه الشرق. فقد كانت تلك المعرفة تُنتَج في الجامعات والمجلّات والموسوعات والمتاحف، وكانت سلطتها مستمدّة من مؤسسات الدولة الاستعماريّة التي منحتها طابع الحقيقة الموضوعيّة. أما اليوم، وبعد قرابة قرن ونصف من بدايات الاستشراق المؤسسي، تبدو تلك الآليّة القديمة وكأنها تعود في هيئة جديدة كليًّا من حيث الأدوات والسرعة والنطاق، لكنها متشابهة بصورة مثيرة للقلق من حيث البنية الجوهريّة: طرف يملك أدوات إنتاج المعرفة ويُعرِّف العالم وفق رؤيته، وطرف آخر يجد نفسه موضوعًا لهذه المعرفة دون أن يملك حقّ الاعتراض على تعريفاتها.

يجادل هذا المقال بأنّ الذكاء الاصطناعي، بمنظومته الكاملة من جمع البيانات وتدريب النماذج ونشر التطبيقات وصياغة أطر الحوكمة، يُعيد إنتاج البنية الجوهريّة للاستشراق بأدوات رقميّة وعلى نطاق لم يحلم به المستشرقون الكلاسيكيّون. وهو

بذلك يتجاوز النوايا الاستعماريّة الواعية، إلى ما يمكن وصفه بالنتيجة المنطقيّة الحتميّة لمنظومة تُنتَج في مراكز بعينها، من داخل سياقات ثقافيّة وسياسيّة واقتصاديّة بعينها، وتُفرض بعد ذلك بوصفها تقنيّة كونيّة محايدة تخدم الإنسانيّة جمعاء. والفارق بين الاستشراق القديم والاستشراق الرقمي الجديد ليس في الغياب أو الحضور بل في التوزُّع والإخفاء: فالمستشرق القديم كان يكتب كتابًا يحمل اسمه وموقفه وانتماءه المؤسّسي قابلاً للنقد والردّ والمحاسبة، أمّا المستشرق الجديد فهو موزَّع على ملايين القرارات التقنية الصغيرة المتراكمة في أكواد البرمجة وتصنيفات البيانات وقوائم الكلمات الممنوعة، مُلبَّسة جميعًا بمظهر الحساب الرياضي الموضوعي الذي لا يقبل الجدل.

ولاستيعاب هذه الأطروحة على نحو كامل، يسير هذا المقال عبر خمسة محاور متتالية ومتكاملة. يُؤسِّس المحور الأوّل الإطار النظري الذي يجعل المقارنة بين الاستشراق والذكاء الاصطناعي ممكنة ومشروعة، مستندًا إلى سعيد ومفهوم استعمار البيانات وورقة «نحو ذكاء اصطناعي ما بعد كولونيالي». ثم يتناول المحور الثاني الجيوسياسة الكامنة في اقتصاد البيانات، ليُبيِّن كيف أن تمركز إنتاج النماذج واستخراج البيانات من الجنوب وتحويلها إلى ثروة في الشمال يُعيد إنتاج منطق الاستعمار الاقتصادي الكلاسيكي. ويُوثِّق المحور الثالث الانحياز الثقافي في الخوارزميات بشواهد ملموسة؛ من أنظمة التعرّف على الوجوه إلى نماذج اللغة الكبيرة، مرورًا بتلك الواقعة التي فتحت هذا البحث؛ ليكشف الآليّات التقنيّة المحدّدة التي تُعيد فيها هذه الأنظمة إنتاج صورة الآخر وترسيخها. ثم يُعرِّي المحور الرابع منظومة حوكمة الذكاء الاصطناعي التي تدَّعي الكونية وهي في حقيقتها إنتاج غربي يُفرض بوصفه أخلاقًا إنسانيّة مشتركة؛ ولأنّ المقال لا يكتفي بالتشخيص، فقد خصِّص محوره الخامس لمسارات المقاومة والبدائل الممكنة، من المبادرات التقنيّة الصادرة من الجنوب إلى مفهوم السيادة البيانيّة إلى إعادة التأسيس المعرفي.

ولعلّ أكثر ما يُميِّز هذا الطرح عن غيره من الانتقادات الموجَّهة للذكاء الاصطناعي هو أنه لا يقف عند حدود المطالبة بتحسين المنظومة القائمة أو تصحيح انحيازاتها، بل يذهب إلى ما هو أعمق: التشكيك في الشروط التي تجعل هذه المنظومة ممكنة أصلاً، والتساؤل عمَّن يملك حق تعريف ما هو ذكاء وما هو معرفة وما هو تقدّم. وهذه أسئلة لم تنتهِ صلاحيّتها منذ أن طرحها سعيد وفانون وسبيفاك وغيرهم، وها هي تعود اليوم بقوة مضاعفة؛ لأن المنظومة الرقميّة التي تُثيرها تعمل بصمت في كل هاتف وحاسوب وقرار تقريبًا، وتُشكِّل يوميًّا الطريقة التي يرى بها العالم نفسه ويرى فيها الآخرين. وقد بدأ هذا كله بسؤال بسيط وجَّهتُه ذات يوم إلى خوارزمية، فأجابتني بصمت مُقنَّع.

١. من الاستشراق إلى استعمار البيانات

لا شكّ في أنّ إدوارد سعيد، حين أصدر كتابه: «الاستشراق» عام ١٩٧٨م، كان يكشف عن شيء أعمق وأكثر إزعاجًا: إنّ إنتاج المعرفة ذاته يمكن أن يكون شكلاً من أشكال السلطة. وأن الأمر يتجاوز مجموعة من الأحكام المسبقة التي يحملها بعض الأكاديميّين الغربيّين تجاه الشرق. فالاستشراق في جوهره، تبعًا لسعيد، هو «نظام من المعرفة عن الشرق، وهو منهج غربي للهيمنة على الشرق وإعادة بنائه وامتلاك السلطة عليه»[1]، وليس مجرّد تحيّز ثقافي قابل للتصحيح بمزيد من الموضوعيّة، وبمعنى آخر، إننا أمام إشكاليّة من يملك حقّ التعريف؛ ومن يملك صلاحية تحديد ما هو الشرق؟ وما هو الإسلام؟ وما هو الآخر؟

تكتسب اليوم هذه الفكرة، التي بدت في سياقها الأصلي نقدًا للأكاديميا الغربيّة ومؤسّساتها الاستعماريّة، حياة ثانية في سياق مختلف كليًّا من حيث الأدوات، لكنه متشابه بصورة مقلقة من حيث البنية. فالذكاء الاصطناعي، وتحديدًا نماذج اللغة الكبيرة وأنظمة التعلّم الآلي التي باتت تُنظِّم حياة مئات الملايين من البشر، ينطوي على نفس المعادلة الجوهريّة: طرَف يُنتج المعرفة ويُعرِّف العالم، وطرفٌ آخر يُعرَّف

[1]- Edward Said, Orientalism, New York: Vintage Books, 1978. P.3.

ويُصنَّف ويُدار، دون أن يُسأل رأيه في التعريف ذاته. والفارق الوحيد هو أننا، في عصرنا الحالي، أمام مستشرق جديد يكمن في الخوارزميّة التي تعمل بسرعة لا تقاس، وعلى نطاق كوكبي لا حدود له، وغالبًا ما تُغلف نتائجها بالواقعيّة والمصداقيّة، على عكس المستشرق القديم الذي كان يُعرّي انتماءاته ويكشف، في كثير من الأحيان، عن نواياه تقود إلى الحذر من التعامل معه وتصديق كل ما يُروّج له.

ولفهم هذا التحوّل، لا بدّ من استحضار مفهوم تحليلي أكثر حداثة قدَّمه نيك كولدري وأوليسيس مخياس في كتابهما: «تكاليف الاتصال» الصادر عام ٢٠١٩م، وهو مفهوم استعمار البيانات (**Data Colonialism**)؛ حيث يرى الباحثان أنّ العلاقة التي تربط اليوم شركات التكنولوجيا الكبرى بمستخدميها حول العالم، لا سيّما في الجنوب العالمي، تُعيد إنتاج المنطق البنيوي للاستعمار الكلاسيكي، وإن كانت تفعل ذلك بأدوات مختلفة. فكما استخرج الاستعمار الموارد الطبيعيّة من الأطراف لتراكم الثروة في المراكز، يستخرج استعمارُ البيانات اليوم السلوكَ البشري والمعطيات الشخصيّة والتفاعلات اليوميّة لمليارات البشر، ليحوِّلها إلى مادّة خام تُعالَج في مراكز البيانات الأمريكيّة والصينيّة، ثمّ تعود إلى أصحابها الأصليّين في شكل منتجات تجاريّة يدفعون ثمنها مرتين: مرة ببياناتهم، ومرة بأموالهم[١]. وما يُضيفه الباحثان هو أنّ هذه العلاقة في جوهرها علاقة معرفيّة، وليست مجرّد استغلال اقتصادي: فمن يملك البيانات يملك القدرة على تعريف الواقع، وتصنيف البشر، واتّخاذ القرارات التي تمسّ حياتهم.

غير أنّ الربط بين هذين الإطارين، الاستشراق السعيدي واستعمار البيانات، يظلّ في حاجة إلى تأطير أكثر دقّة وتخصّصًا يتعلّق بالذكاء الاصطناعي تحديدًا. وهذا ما قدَّمه شاكر محمد وماري تيريز بنغ ووليام إسحاق في ورقتهم البحثيّة «نحو ذكاء اصطناعي ما بعد كولونيالي»، حيث يُحدِّد الباحثون ثلاثة مستويات يتجلّى فيها الإرث الاستعماري داخل منظومة الذكاء الاصطناعي: أوّلها الإرث التاريخي المتمثّل في

[1]- Nick Couldry, Ulises A. Mejias, The Costs of connection: How data is colonizing human life and appropriating It for Capitalism, Stanford University Press, 2019, P. X.

الفجوات البنيويّة الموروثة عن الاستعمار في البنية التحتيّة والتعليم والبحث العلمي، وثانيها الاستعمار المُعاش المتمثّل في عدم المساواة الراهنة في من يُنتج التكنولوجيا ومن يستهلكها، وثالثها الآفاق المستقبليّة مَن حيث مَن يستفيد ومن يتحمّل أعباء التكنولوجيا المتسارعة[١].

من هنا يمكن صياغة المفهوم العامل الذي سيُنظِّم تحليل هذا المقال: حين نتحدّث عن الاستشراق الرقمي، نعني الكيفيّة التي تُوظِّف بها منظومة الذكاء الاصطناعي، من جمع البيانات وتدريب النماذج إلى نشر التطبيقات وصياغة معايير الحوكمة، بنيةَ معرفيّة وسياسيّة غير متكافئة، تجعل من ثقافات بعينها مصدرًا للبيانات لا مشاركًا في إنتاج المعرفة، ويجعل من مجتمعات بأكملها موضوعًا للتعريف والتصنيف لا فاعلًا في تشكيل التكنولوجيا التي تُدير حياتها. وهذه البنية ليست نتيجة نوايا سيئة بالضرورة، تمامًا كما لم يكن المستشرقون الكلاسيكيّون جميعهم أشرارًا بالمعنى الشخصي، لكن النوايا لا تلغي الأثر، ولا تُبرِّئ النظام.

٢. جيوسياسة البيانات والسلطة المعرفيّة

قد نتّفق جميعًا أنّ أغلب المعاهدات والاتّفاقات بين الدول المُستَعمِرة جرت بعيدًا عن أنظار الدول المَستَعمَرَة، ولم يُستشَر أحد من سكان الدول التي جرى تقسيمها واستغلال خيراتها، وعلى مدى قرون تُرجمَ ذلك الاستعمار إلى سيطرة فعليّة على الموارد والأجساد والأراضي. واليوم، ثمّة معاهدات جديدة تُرسم في غرف اجتماعات في سان فرانسيسكو وسياتل وبكين، بقرارات تتعلّق بأيّ البيانات تُجمع، وكيف تُصنَّف، وأيّ النماذج تُدرَّب، ومن يملك البنية التحتيّة التي تجري فوقها هذه العمليّات كلها. والفارق الجوهري بين المعاهدتين هو أنّ الأولى كانت معلَنة ومكتوبة، أمّا الثانية فتجري في صمت، مُحاطة بخطاب التقدّم التكنولوجي والابتكار الإنساني الذي يجعل التشكيك فيها ضربًا من التخلّف.

[1]- Shakir Mohamed, Marie-Therese Png, William Isaac, decolonial AI: decolonial theory as sociotechnical foresight in artificial intelligence, Philosophy & Technology, P.663-664, 2020.

ولفهم هذه الجيوسياسة الجديدة، لا بدّ من البدء بحقيقة إحصائية صارخة تُشكِّل الأساس الذي يقوم عليه كل ما سيأتي: حين يتحدّث الباحثون عن بيانات التدريب التي تُغذِّي النماذج اللغويّة الكبرى كـ: **GPT** و**Gemini** و**Llama** وغيرها، فإنهم يتحدّثون في معظم الأحيان عن مجموعة بيانات تُسمّى (**Common Crawl**)، وهي أضخم مجموعة بيانات نصّية متاحة للعموم، تضمّ مئات المليارات من الكلمات مستخلَصة من الإنترنت. غير أنّ تحليل تركيبة هذه المجموعة يكشف أنّ اللغة الإنجليزيّة تهيمن عليها بما يتجاوز ٤٦٪ من المحتوى الكلي، بينما تتقاسم أكثر من سبعة آلاف لغة بشريّة متبقّية النصف الآخر بصورة غير متكافئة تمامًا[1]. والعربيّة، رغم كونها لغة أكثر من أربعمئة مليون إنسان، وإرثًا حضاريًّا يمتد لأكثر من خمسة عشر قرنًا، لا تحظى بتمثيل يعكس هذا الثقل الديموغرافي والتاريخي بأيّ شكل. وما يُضاعف الإشكال أنّ التمثيل الضئيل الموجود لا يعكس التنوّع الهائل داخل العربيّة ذاتها، بين فصحاها ومئات لهجاتها المتنوّعة والمستعملة في مختلف المجتمعات العربيّة.

لكن القضيّة تتخطّى مسألة النِسب والأرقام إلى شيء أعمق يتعلّق بطبيعة ما يُمثِّله الإنترنت أصلاً. حيث نجد أنفسنا أمام تحيّز تاريخي مركّب: فالمجتمعات التي تمتلك بنية تحتيّة رقميّة متطوّرة، وتعليمًا يُنتج كتابًا يكتبون بلغات ذات حضور رقمي قوي، وأجهزة إعلاميّة ومؤسّسات بحثيّة تُصدِّر محتواها على الشبكة، هي التي تُهيمن على هذا المحيط الرقمي. وهذا يعني أن انحياز البيانات هو انحياز حضاري وتاريخي بامتياز، يعكس تفاوتات قرون من الاستعمار والتهميش الاقتصادي التي حالت دون أن تُنتج هذه المجتمعات حضورًا رقميًّا يعادل ثقلها الإنساني الحقيقي. وبتعبير أبلغ، حين يتعلّم نموذج لغوي من الإنترنت، فإنه يتعلّم أساسًا من المجتمعات التي أتاحت لها ظروفها التاريخيّة والاقتصاديّة أن تُنتج محتوى رقميًّا وفيرًا، وهذه نتيجة مباشرة لعلاقات القوّة التاريخيّة وليست مصادفة.

[1]- Bender, E. M., Gebru, T., McMillan-Major, A., & Shmitchell, S, On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big? Proceedings of the 2021 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency, P.614, 2021.

يقودنا هذا إلى المستوى الثاني من التحليل، وهو تمركز إنتاج النماذج في أيدي عدد محدود جدًّا من الشركات والمؤسّسات التي تقع جميعها تقريبًا في جغرافيتين: الولايات المتحدة والصين: (**OpenAI – Google DeepMind – Meta AI – Anthropic – Microsoft**)، من جهة، و(**Baidu – Huawei – Ali Cloud**) من جهة أخرى. وفيما يخصّ الجنوب العالمي، الذي يضمّ أكثر من ثمانين بالمئة من سكّان الأرض، فإن حضوره في إنتاج النماذج الكبرى يكاد يكون معدومًا. ويعني هذا التمركز أن هذه الشركات تملك إضافة إلى التقنية، حق التعريف: تعريف ما هو معرفة مفيدة وما هو ضار؟ وما هو محتوى مقبول وما يستوجب الحجب؟ وما هي القيم التي ينبغي أن تُجسِّدها هذه الأنظمة وتُعزِّزها؟ وحين نعلم أنّ هذه الشركات تعمل وفق منطق رأسمالي يستجيب لمساهميها وللسياق الثقافي والسياسي الأمريكي أو الصيني بالدرجة الأولى، فإن التساؤل عن مدى تمثيلها للإنسانيّة بتنوّعها الحقيقي يصبح سؤالاً مشروعًا بل وملحًّا.

وتزداد الصورة تعقيدًا حين ننظر إلى ما يمكن تسميته نموذج الاستخراج البياني، الذي يُشكِّل الوجه الاقتصادي لهذه المعادلة. فحين نستخدم إحدى خدمات الذكاء الاصطناعي الكبرى، فإننا نُنتج في الوقت ذاته بيانات عن أنماط تفكيرنا، وطريقة صياغتنا للأسئلة، وتفضيلاتنا وردود أفعالنا، تُضاف إلى المخزون المعرفي للشركة وتُستخدم في تحسين نماذجها المستقبليّة. بمعنى آخر، أنّنا ندفع مرتين دون أن ندري: مرة بانتباهنا وبياناتنا التي تُغذِّي النموذج، ومرة بخضوعنا لنموذج لم نُشارك في تصميمه. وهذا بالضبط ما يعنيه كولدري ومخياس حين يصفان استعمار البيانات بأنه علاقة استخراج لا تبادل: تتوسّع الرأسماليّة الرقميّة بطريقة تستخرج قيمة من الحياة البشريّة بدلاً من أن تُقدِّم شيئًا متكافئًا في المقابل[١].

ولعلّ أوضح تجلٍّ لهذه الجيوسياسة يظهر في البنية التحتيّة المادّيّة ذاتها، التي كثيرًا ما تُنسى في النقاشات المجرّدة عن الذكاء الاصطناعي. فالكابلات البحريّة التي

[1]- Nick Couldry, Ulises A. Mejias, Op. Cit, P.45.

تنقل أكثر من ٩٥٪ من البيانات الدوليّة تخضع لسيطرة عدد محدود من الشركات والحكومات، ومراكز البيانات الكبرى تتمركز في الولايات المتّحدة وأوروبا وبعض دول آسيا، في حين يظلّ وصول أجزاء واسعة من أفريقيا وآسيا الوسطى إلى هذه البنية هشًّا وعرضة للانقطاع أو التحكّم الخارجي. وهذا يعني أنّ السيادة الرقميّة التي تتحدّث عنها بعض الدول النامية ليست ممكنة من الناحية الفعليّة طالما أن بنيتها التحتيّة الرقميّة مستأجرة من خارجها، ومحكومة بمنطق يضع مصالح الشركات المالكة فوق الاعتبارات السياديّة لعشرات الدول. وفي هذا الصدد يشير بيرتنارد بادري إلى أنّ ثمّة تحوّلاً حاسمًا آخر جار. فبدلاً من أن تقتصر الجغرافيا السياسيّة للبنية التحتيّة على الفولاذ والخرسانة، فإنّها تمتدّ بشكل متزايد لتشمل الحوسبة والبيانات والذكاء الاصطناعي. وتكشف التقارير الماليّة للشركات عن حجم هذا التحوّل. إذ تستثمر شركات التكنولوجيا مثل مايكروسوفت وألفابت وميتا وأمازون عشرات التريليونات من الدولارات سنويًّا في البنية التحتيّة للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات والأجهزة المتخصّصة. وتتشابه نفقاتها الرأسماليّة وما يرتبط بها من استهلاك مع تلك الخاصّة بقطاعات البنية التحتيّة التقليديّة[١].

وما تكشفه هذه المستويات مجتمعةً هو أنّ الفجوة في منظومة الذكاء الاصطناعي هي فجوة بنيويّة تُغذّيها علاقات اقتصاديّة وتاريخيّة راسخة. وحين يُقدِّم خطاب التقدّم التكنولوجي هذه الفجوة على أنها مؤقّتة وعارضة، فإنه يؤدّي وظيفة أيديولوجية بالغة الأهميّة: إضفاء الطابع الطبيعي على ما هو في حقيقته نتاج تراتبيّة مصنوعة.

٣. الانحياز الثقافي والتمثيل المشوَّه: حين تتكلّم الخوارزمية عن «الآخر»

تؤكّد تيمنيت غيبرو وزملاؤها في ورقتهم التأسيسيّة «أوراق الوجوه» أنّ الانحياز في الذكاء الاصطناعي نتيجة حتميّة لطريقة بناء هذه الأنظمة منذ البداية، كما تعتبره

[1]- Bertrand Badré, the Geopolitics of infrastructure, institut de relation internationales et stratégique IRIS, 2026. (https://www.iris-france.org/en/the-geopolitics-of-infrastructure/) تاريخ الاطلاع: أبريل 2026

مزيجًا من الخيارات التصميميّة التي تُولَد من داخل مجتمعات إنتاج متجانسة ثقافيًّا وديموغرافيًّا[١]؛ لذلك، من الضروري، أن نتناول الانحياز باعتباره نتيجة منطقيّة لمنظومة إنتاج لم تُصمَّم أصلاً لتعكس التنوّع البشري، مثل ما يقع مع أنظمة التعرف على الوجوه التي باتت تُستخدم في إجراءات التوظيف والمراقبة الأمنية وإنفاذ القانون وحتى في الوصول إلى الخدمات البنكية. وحين يُخطئ النظام في التعرف على وجه رجل أسود ويقترح اعتقاله، كما حدث فعلاً في ثلاث قضايا موثّقة في الولايات المتحدة، أبرزها قضيّة روبرت وليامز الذي اعتُقل عام ٢٠٢٠م بسبب خطأ في التعرّف الآليّ على وجهه [٢]، فإنّ الانحياز الخوارزمي يُترجَم مباشرة إلى عدالة مشوَّهة وحرّيات منتهكة.

ويجرّنا هذا للحديث عن الانحياز في نظام تقويم مخاطر الجريمة المسمّى(**COMPAS**)، الذي استُخدم في محاكم أمريكيّة عديدة لتحديد احتمالات العود إلى الإجرام، حيث وجد فيه صحفيو(**ProPublica**) عام ٢٠١٦م أنه يُبالغ في تقدير مخاطر المتّهمين السود بمعدل يفوق ضعفَي تقديره لمخاطر المتّهمين البيض ذوي السجلات المماثلة[٣]. وحين سُئلت الشركة المطوّرة عن هذا الانحياز، ردَّت بأن النظام موضوعي؛ لأنه يعتمد على بيانات تاريخيّة. ويكفي هنا أن نستحضر أن هذه البيانات التاريخيّة ذاتها هي سجلّ تراكمي لتمييز ممنهج استمرّ لعقود، وحين يعتمد النظام على هذه البيانات، فإنه يُعلِّم نفسه إعادة إنتاج التمييز بدقّة رياضية مُحكمة.

وتصبح المسألة أكثر حدّةً وتعقيدًا حين ننتقل من أنظمة الرؤية والقرار إلى نماذج اللغة الكبيرة، لأن هذه النماذج، إضافة إلى تصنيف ما هو موجود، تُنتج خطابًا جديدًا عن العالم، يتميّز بأنه يأتي مُصاغًا بلغة رصينة متوازنة تُوهِم بالحياد، ممّا يجعل

[1]- Timnit Gebru, et al, Datasheets for Datasets. arXiv preprint arXiv:1803.09010. P.5, 2018

تاريخ الاطلاع: أبريل 2026 (https://arxiv.org/pdf/1803.09010)

[2]- Kashmir Hill, Wrongfully Accused by an Algorithm. The New York Times, 2020.

[3]- Julia Angwin, Jeff Larson, Surya Mattu and Lauren Kirchner, Machine Bias, 2016. (www.propublica.org/article/machine-bias-risk-assessments-in-criminal-sentencing) أبريل 26

تشخيص انحيازه أصعب بكثير من تشخيص انحياز الإنسان الذي يتكلّم من موقع واضح. وقد أجرت أبيبا بيرهاني وزملاؤها تحليلاً ممنهجًا لطريقة تمثيل نماذج لغويّة كبرى للهويّات المختلفة، وخلصوا إلى أن هذه النماذج تُعيد إنتاج صور نمطية جاهزة عن الثقافات غير الغربيّة، وتُقدِّم القيم الغربية ضمنيًّا باعتبارها المعيار الكوني الذي تُقاس عليه بقية الثقافات[١]. وهذا يعني أن المستخدم الذي يسأل نموذجًا لغويًّا عن الإسلام أو عن الثقافة العربيّة أو عن أفريقيا، سيحصل، عوض المعلومة المحايدة، على تركيب خطابي يحمل في بنيته الداخليّة افتراضات وتراتبيات لا تُعلَن.

وهنا يأتي التجريب المباشر ليُقدِّم شواهد لا يمكن تجاهلها. فالواقعة التي أُثيرت سابقًا في هذا المقال؛ حين رفض (**Gemini**) توليد صورة تحمل عبارة (**Together for Palestine**) بينما نفَّذ (**ChatGPT**) الطلب، ليست حادثة معزولة، وإنما هي مثال واحد على نمط موثَّق وممنهج. فقد رصدت منظمة (**7amleh**)، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، في تقريرها الصادر عام ٢٠٢٣م مئات الحالات التي قمعت فيها منصّات التواصل وأدوات الذكاء الاصطناعي المحتوى الفلسطيني أو حجبته أو قلَّصت انتشاره، بينما تعاملت بمرونة أكبر مع محتوى مماثل من طرف الآخر[٢]. والمثير في ردّ (**Gemini**) تحديدًا أنه اختبأ وراء عجز تقني: «ما زلت أتعلّم»، و«قد يكون مخالفًا لإرشاداتي».

وارتباطًا بالموضوعيّة والحياد نستحضر، في الجهة المقابلة، سؤالين؛ الأوّل: هل سيرفض (**Gemini**) طلبًا مماثلاً يتعلّق بـ(**Together for Israel**)؟ أو (**Together for Ukraine**)؟ إذا كان الجواب لا، وهو ما تُرجِّحه التقارير الموثَّقة، فنحن أمام اللاتماثل في المعالجة، وأمام انتقائية في تطبيق الإرشادات التي تُحدِّد مسبقًا أيّ القضايا مشروعة وأيّها حساسة. والثاني: من يملك تعريف المحتوى الحساس؟ حين تقرّر شركة (**Google**) الواقعة في كاليفورنيا، والخاضعة لضغوط سياسيّة وإعلاميّة

[1]- Emily Bender, Timnit Gebru, Angelina McMillan-Major, Shmargaret Shmitchell, On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big? P.616, 2021.

[2]- Muhammad Qa'adan, #hashtag Palestine 2024, 7amleh-the Arab Center for the advancement of social Media, P.14, 2025.

محدّدة أن كلمة (**Palestine**) تستدعي تفعيل مرشِّحات الحماية، فهي تمارس فعلاً معرفيًّا وسياسيًّا بامتياز؛ لأنها تُقرِّر أيُّ الهويات يُسمح لها بالتمثيل الرقمي وأيُّها يظلّ في منطقة الشك والحساسية. وهذا يتصل مباشرة بما تحدث عنه سعيد حين وصف الاستشراق بأنه صنع الشرق لا وصفه.

وتنتهي هذه المستويات المتشابكة من التمثيل المشوَّه إلى سؤال جوهري لا يمكن تأجيله: ما الأثر التراكمي لهذا الانحياز حين يمتد عبر ملايين التفاعلات اليوميّة، وحين تتحوّل هذه الأنظمة إلى وسيط أساسي لإنتاج المحتوى التعليمي والإعلامي والثقافي؟ الإجابة تشير أن الخطر الحقيقي يتجلّى في التطبيع التدريجي لنظام تمثيل يجعل المعيار الغربي هو المعيار الكوني، ويُقلِّص التجارب والهويّات والروايات الأخرى حتى تصبح هامشًا لا مركزًا. وهذا بالضبط ما فعله الاستشراق الكلاسيكي، لكنه فعله في زمن كان بمقدور القارئ الناقد أن يتعرّف على مصدر الرواية ويُشكِّك فيها. أمّا حين تكون الرواية صادرة عن ذكاء اصطناعي يُقدِّم نفسه بوصفه حقيقة، فإن الفعل النقدي ذاته يصبح أصعب وأكثر إلحاحًا في الوقت نفسه.

٤. حوكمة الذكاء الاصطناعي

يجرّنا هذا المحور للحديث عن أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي التي تشكَّلت في السنوات الأخيرة وباتت تمُثِّل المرجعيّة الدوليّة لهذا الحقل. ففي عام ٢٠١٩م، أصدرت منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) مبادئها للذكاء الاصطناعي، التي تُعدّ من أوائل الوثائق الدولية المعتمدة في هذا الشأن. وفي العام ذاته، أصدرت مجموعة العشرين إطارها الخاص المبني على مبادئ المنظمة ذاتها. ثمّ جاء قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (**EU AI Act**)، الذي دخل حيز النفاذ في أغسطس ٢٠٢٤م، لكن تطبيق أحكامه يتمّ تدريجيًّا على مراحل تمتدّ إلى السنوات اللاحقة، فضلاً عن توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عام ٢٠٢١م والتي صادقت عليها مئة وثلاث وتسعون دولة. في ظاهر الأمر هذه وثائق متعدّدة

الأطراف تعكس توافقًا دوليًّا واسعًا. غير أن فحصها من الداخل يكشف عن شيء مختلف تمامًا.

فحين تُمحَّص قوائم الخبراء والمستشارين الذين أسهموا في صياغة هذه الوثائق، يتّضح أنّ الهيمنة الغربيّة حقيقة إحصائيّة؛ وتشير، في هذا الصدد، العديد من الدراسات إلى أنّ النقاشات الدوليّة حول أخلاقيّات الذكاء الاصطناعي ما تزال مهيمَنًا عليها من قبل مؤسّسات وخبراء ينتمون إلى بلدان الشمال العالمي، في حين يبقى تمثيل دول الجنوب محدودًا داخل دوائر إنتاج المعايير والسياسات الناظمة لهذا المجال، وهذا كاف للتشكيك في الطابع الكوني الذي تُقدِّم به هذه الوثائق نفسها[١].

ويعني غياب أصوات الجنوب العالمي من مسارات صياغة الحوكمة غياب أسئلة بأكملها لم تُطرح لأن أصحابها لم يكونوا في الغرفة، خاصّة أنّ الأجندة الأخلاقيّة السائدة في حوكمة الذكاء الاصطناعي تنبني على ثلاثة محاور رئيسيّة: الخصوصيّة وحماية البيانات، والشفافيّة والمساءلة، وسلامة الأنظمة وموثوقيّتها. وهذه المحاور، وإن كانت مشروعة في حدّ ذاتها، تعكس أولويات مجتمعات تمتلك بنيةً تحتيّةً رقميّة راسخة وتخشى على الحقوق الفرديّة المكتسبة. في المقابل، الأسئلة التي تُلحّ على مجتمعات الجنوب: من يملك البيانات؟ ومن يستفيد من ثمارها؟ وكيف يمكن للتكنولوجيا أن تُعزِّز السيادة الوطنيّة لا أن تُقوِّضها؟ وكيف تُوجَّه الأنظمة لخدمة احتياجات الأغلبيّة الفقيرة لا مصالح الأقلية الثرية؟ خاصّة أنّ هناك قناعة راسخة بأن التكنولوجيا تتأثّر بشكل كبير بمن يبنونها وبالبيانات التي تغذّيها.

والأكيد أن ما تواجهه المجتمعات المستهلِكة للتقنية والذكاء الاصطناعي هو غياب البنية التحتيّة البحثيّة، وليس غياب الكفاءات؛ فمراكز الحوسبة اللازمة لتدريب النماذج الكبيرة تكلّف عشرات الملايين من الدولارات، وبرامج الدكتوراه المتخصّصة نادرة، والتمويل البحثي شحيح. وحين يُضاف إلى ذلك أن أفضل الكفاءات التقنية من هذه المناطق تُهاجر إلى وظائف في وادي السيليكون أو لندن

[1]- Cathy Roche et al., Ethics and Diversity in Artificial Intelligence Policies, Strategies and initiatives, AI and Ethnics, P.1099, 2023.

أو باريس جذبًا للرواتب والبيئة البحثيّة، تكتمل الصورة: نزيف مزدوج من البيانات والعقول في الاتجاه ذاته.

ويبقى أخطر ما يمكن أن يحدث في المستقبل هو أن تتحوّل بعض الثقافات إلى كيانات مُدارة خوارزميًّا دون أن تمتلك القدرة الحقيقيّة على المشاركة في إنتاج البنية التقنية التي تمثّلها. فحين تحتكر مراكز معيّنة تطوير النماذج الذكية الكبرى، بينما تظلّ مجتمعات أخرى مجرّد مصادر للبيانات أو موضوعات للتحليل، فإنّنا نكون أمام شكل جديد من اللامساواة العالميّة.

وقد يكشف الواقع العربي المعاصر عن أحد أكثر أبعاد هذه الإشكالية تعقيدًا. فالعالم العربي لم يكن خلال العقود الأخيرة فاعلاً رئيسيًّا في بناء البنى الرقميّة الكبرى، سواء تعلّق الأمر بالإنترنت أو بمنصّات التواصل الاجتماعي أو اليوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي. فقد ظلّ حضوره، في الغالب، محصورًا في موقع المستخدم والمستهلك أكثر من موقع المنتج والمتحكّم في التكنولوجيا ذاتها. وإذا كانت شبكة الإنترنت قد أعادت تشكيل المجال المعرفي العالمي انطلاقًا من بنية تقنية تهيمن عليها المؤسّسات الغربيّة، فإنّ منصات التواصل الاجتماعي عمّقت بدورها أشكالاً جديدة من التبعية الرقميّة، حيث أصبحت المجتمعات العربيّة خاضعة، بدرجات متفاوتة، لسياسات المحتوى والخوارزميات ومعايير التنظيم التي تضعها الشركات المالكة لهذه المنصّات.

واليوم يتكرّر المشهد نفسه مع الذكاء الاصطناعي، ولكن بصورة أكثر تعقيدًا وخطورة، لأن المسألة أصبحت مرتبطة بالتحكم في البيانات ذاتها، وفي القدرة على تخزينها وتحليلها وتوظيفها اقتصاديًّا ومعرفيًّا. فضعف البنية الرقميّة العربيّة، ومحدوديّة الاستثمار في مجال البيانات والنماذج اللغويّة، يجعلان العالم العربي أقل قدرة على التأثير في النقاشات المرتبطة بالعدالة الخوارزمية والتمثيل اللغوي والشفافية التقنية. ومن ثمّة، فإنّ الحديث عن التحيّز داخل الذكاء الاصطناعي لا ينفصل عن سؤال أوسع يتعلّق بموقع المجتمعات العربيّة داخل النظام الرقمي

العالمي: أهي شريك في إنتاج المعرفة التقنيّة، أم مجرّد موضوع تعيد الخوارزميات تمثيله وتصنيفه من الخارج؟

ومع ذلك، ثمّة حراك لافت في حوكمة الذكاء الاصطناعي من خارج النادي الغربي التقليدي لا يمكن تجاهله، وإن كان لا يزال في طور التشكُّل. فقد تبنَّى الاتحاد الأفريقي استراتيجية للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢٤م تُركِّز صراحةً على السيادة البيانية وضرورة أن تخدم التكنولوجيا أهداف التنمية المحلّية لا مصالح الشركات الأجنبية[١]. وفي المنطقة العربية، أطلقت الإمارات مبادراتها الخاصّة من بينها نموذج (**Falcon**) الذي يمثِّل أول نموذج لغوي كبير ذي جودة تنافسيّة ينشأ خارج الولايات المتحدة وأوروبا[٢]. وفي الهند، يجري نقاش واسع حول ضرورة صياغة إطار حوكمة وطني يأخذ في الاعتبار الواقع الديموغرافي والثقافي المتعدّد بدلاً من استيراد الأطر الأوروبيّة جملة وتفصيلاً. غير أن هذه المبادرات، رغم أهميّتها الرمزيّة والعمليّة، تبقى على هامش منظومة حوكمة دوليّة لا تزال تُنتج أطرها الكبرى وتُسوِّقها بوصفها معايير كونية في غياب شبه تام لأصوات الجنوب في صياغتها الجوهريّة.

والخلاصة التي تفرض نفسها بعد هذا الجرد هي أنّ أزمة حوكمة الذكاء الاصطناعي تتجلّى في الهيكل السياسي الذي تُنتَج من خلاله هذه الأفكار وتُفرض. فالأخلاقيّات التي تُصاغ بمعزل عن أصحاب المصلحة الحقيقيّين ليست سوى تعبير آخر عن الإرادة السياسيّة لمن يملكون القوة لفرض تعريفاتهم. وحين يُصاغ هذا الكلام في لغة الأخلاق الكونيّة والقيم الإنسانيّة المشتركة، فإنّه يُضيف إلى إقصاء الأطراف إقصاء حقّهم في الاعتراض، لأن الاعتراض على الإنساني يبدو وكأنه موقف من الأخلاق ذاتها. وقد كانت دائمًا هذه القدرة على تحويل مواقف سياسيّة خاصّة إلى خطاب كوني لا يقبل الجدل، منذ الاستشراق الكلاسيكي حتى اليوم، إحدى أبلغ أدوات الهيمنة وأكثرها مناعة في وجه النقد.

[1]- https://au.int/sites/default/files/documents/44004-doc-EN-_Continental_AI_Strategy_July_2024.pdf

[2]- https://falcon-lm.github.io/ar/blog/falcon-arabic/

٥. مسارات المقاومة والبدائل: نحو ذكاء اصطناعي ما بعد كولونيالي

ثمّة إغراء حقيقي يتربّص بكل نقد جذري، وهو أن ينتهي عند حدود التشخيص، فيغدو خطابًا يُجيد وصف الجرح دون أن يقترح له علاجًا، ويُتقن تفكيك المنظومة دون أن يرسم ملامح ما يمكن أن يقوم مقامها. وهذا الإغراء أشدّ خطورة حين يتعلّق الأمر بحقل تقني متسارع كالذكاء الاصطناعي، لأن الوقوف عند النقد وحده يترك الساحة لمن يصنعون المنظومة ويديرونها، فيتحوّل النقد من فعل تغييري إلى أداة تطمين وجداني لا أثر له في الواقع. لذلك نجدد الأسئلة التي استفزّتنا منذ البداية: ما الذي يمكن فعله؟ وما الذي يُفعل فعلاً؟ وأين تقع حدود الممكن؟

غير أنّ الإجابة تستلزم أوّلًا التحرّر من وهم الحلّ السهل. فكثيراً ما يُقدَّم الردّ على إشكاليّات الانحياز في الذكاء الاصطناعي في صورة وصفات تقنية جاهزة: أضف بيانات أكثر تنوّعًا، أو وظِّف فِرَقًا أكثر تمثيلاً، أو طبِّق معايير الإنصاف الخوارزمي. وهذه الوصفات، وإن كانت ضروريّة، فهي غير كافية؛ لأنها تعالج الأعراض دون المساس بالبنية التي تُولِّدها. إن المشكلة الجذرية، كما بيَّنا، هي معادلة سياسيّة واقتصاديّة تحدّد من يملك القدرة على إنتاج المعرفة التقنية ومن يظلّ مستهلكًا لها. ومن هنا فإن مسارات المقاومة الحقيقيّة ينبغي أن تشتغل على المستوى البنيوي ذاته الذي تشتغل عليه المنظومة، لا على هامشها.

وأوّل هذه المسارات وأكثرها إلحاحًا هو ما بات يُعرف بالذكاء الاصطناعي التشاركي من الجنوب، أي تلك المبادرات التي انبثقت من داخل المجتمعات المهمَّشة لتبني منظومات تقنية تعكس احتياجاتها وتنطق بلغاتها وتحمل قيمها. وأبرز هذه المبادرات على الإطلاق مجموعة (**Masakhane**)، التي تأسّست عام ٢٠١٩م بمبادرة من باحثين أفارقة متفرّقين كانوا يعملون في مؤسّسات غربيّة، وشعروا بالفجوة الهائلة بين ما تستطيع نماذج الذكاء الاصطناعي فعله بالإنجليزيّة والفرنسيّة وما تعجز عنه بالسواحيلية والهوسا واليوروبا وسائر اللغات الأفريقيّة. فقد انطلقت المجموعة بموارد شحيحة وجهود تطوعية، وأنتجت في غضون سنوات قليلة أدوات للترجمة

الآلية ومعالجة اللغة الطبيعيّة لأكثر من ثلاثمئة لغة أفريقية، وهو إنجاز لم تكلَّف به الشركات الكبرى لأنه لا يُدرّ ربحًا كافيًا في منطق السوق[١].

وفي السياق العربي تحديدًا، تبرز مبادرة (**ArabiGen**) ومشاريع مماثلة تسعى إلى بناء نماذج لغوية عربية تعالج العربيّة بوصفها لغة ذات منطق اشتقاقي وسياق ثقافي فريد يستحق أدوات مصمَّمة خصيصًا له. وقد أضافت إليها مبادرة (**Falcon**) الإماراتية بُعدًا مختلفًا، إذ أثبتت لأوّل مرة أن بلدًا من خارج الولايات المتّحدة وأوروبا والصين قادر على إنتاج نموذج لغوي كبير ذي قدرة تنافسيّة حقيقيّة، وهو ما كسر أسطورة الاحتكار التقني الغربي وفتح نقاشًا جدّيًا حول إمكانيّة التنويع في مراكز الإنتاج. غير أنّ هذه المبادرات تواجه جميعها تحدّيًا بنيويًّا لا يمكن تجاهله: فهي تنشُط في سوق تهيمن عليه نماذج راسخة تمتلك من الموارد والمستخدمين والبيانات ما يجعل منافستها في الشروط ذاتها ضربًا من المستحيل، ممّا يعني أن نجاحها مرهون بتغيير شروط المنافسة لا بالتنافس داخل شروط مفروضة مسبقًا.

وهذا يقودنا إلى المسار الثاني، وهو مسار السيادة البيانيّة، الذي يتخطّى التقنيّة إلى السياسة بمعناها الجوهري. فالسيادة البيانيّة مفهوم يؤكّد أنّ البيانات المُنتَجة من داخل مجتمع ما: سلوكات مواطنيه، وتفاعلاتهم الرقميّة، وإنتاجهم الثقافي، هي في جوهرها ملك جماعي لذلك المجتمع، ويحقّ له تحديد كيفيّة جمعها ومعالجتها والاستفادة منها. وقد بدأت هذه الفكرة تجد طريقها إلى السياسات الوطنيّة في عدد من الدول، وإن كان التطبيق يتفاوت تفاوتًا كبيراً. فالاتحاد الأفريقي نصّ في استراتيجيّته للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٤م صراحة على أنّ البيانات الأفريقيّة يجب أن تخدم التنمية الأفريقيّة أوّلاً، وأنّ عقود التعاون التقني مع الشركات الأجنبيّة ينبغي أن تتضمّن شروطًا صريحة لنقل المعرفة وبناء القدرات المحلية لا مجرد استهلاك الخدمات. وفي أمريكا اللاتينيّة، أطلق عدد من الباحثين والناشطين نقاشًا حول ما يسمّونه الاقتصاد البياني السيادي، الذي يرى في البيانات ثروة وطنيّة كالنفط

[1]- Nekoto, W., et al, Participatory Research for Low-resourced Machine Translation: A Case Study in African Languages, P.1, 2020.

والمعادن، تستوجب إطارًا تنظيميًّا يحول دون استخراجها المجاني من قِبَل الشركات الأجنبيّة[١].

والجدير بالملاحظة أنّ هذه المسارات المختلفة، التقنية والسياسيّة والمعرفيّة، طبقات متكاملة من الاستجابة، كل منها ضرورية ولا تكفي وحدها. فبناء نماذج بلغات الجنوب ضروري، لكنه لن يُغيِّر شيئًا إذا ظلّت هذه النماذج تعمل وفق نفس النموذج الاقتصادي الاستخراجي. والمطالبة بالسيادة البيانيّة ضرورية، لكنها ستبقى شعارًا دون أثر إذا لم تُبنَ القدرات التقنيّة المحلّيّة القادرة على استثمار هذه البيانات. وإعادة التأسيس المعرفي ضروري، لكنه يحتاج إلى ترجمة إلى قرارات تصميميّة ملموسة لا أن يبقى في عالم الفلسفة وحده. وما يربط هذه الطبقات بعضها ببعض هو إدراك أن التغيير المنشود يتجاوز الجانب التقني إلى تغيير في علاقات القوة التي تحكم من يُنتج المعرفة التقنية ومن يستهلكها ومن يتحمل تبعاتها.

[1]- Anita Gurumurthy, & Deepti Bharthur, Democracy and the Algorithmic Turn. Sur International Journal on Human Rights, P.49, 2018.

الخاتمة

انطلق هذا المقال من واقعة صغيرة، رفض خوارزمية توليد صورة تحمل كلمة **(Palestine)**، وانتهى إلى أطروحة كبرى: لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي، في بنيته الراهنة، أداة محايدة، وإنما منظومة إنتاج معرفي تُعيد إنتاج التراتبيّة الاستعماريّة بأدوات رقميّة وعلى نطاق كوكبي غير مسبوق. وقد بنى المقال هذه الأطروحة عبر خمسة محاور متكاملة، يمكن تقطير خلاصتها على النحو الآتي:

أوّلًا: لا يزال الاستشراق قائمًا، وأن المنطق الجوهري الذي وصفه سعيد انتقل من الكتاب والموسوعة إلى الخوارزميّة والنموذج اللغوي. والفارق الوحيد أن المستشرق الجديد لا يحمل اسمًا ولا يُساءَل، لأنه موزَّع في الكود والبيانات والقرارات التقنيّة اليوميّة، محميًا بدرع الموضوعيّة الحسابيّة.

ثانيًا: اقتصاد البيانات هو الاستعمار الاقتصادي الجديد؛ ويتجلّى ذلك في تمركز إنتاج النماذج في الشمال، واستخراج البيانات من الجنوب دون عائد حقيقي، وهيمنة الغرب على البنية التحتية الرقمية، وكل هذا يُعيد إنتاج معادلة استعماريّة كلاسيكيّة: الأطراف تُنتج المادّة الخام، والمراكز تُحوِّلها إلى ثروة ومعرفة وسلطة.

ثالثًا: تتكلّم الخوارزميّة عن الآخر ولا تسمعه من أنظمة التعرّف على الوجوه التي تُخطئ في البشرة الداكنة بمعدلات مضاعفة، إلى نماذج اللغة التي تُعيد إنتاج الصور النمطية عن الإسلام وأفريقيا والعالم العربي، إلى الحجب الانتقائي للمحتوى السياسي، كل هذا يُثبت أننا لا يجب أن نتكلّم عن ارتباط الانحياز بالخلل العرضي، لأنه ببساطة نتيجة بنيويّة حتميّة لمنظومة تُنتَج في سياق ثقافي وسياسي محدّد.

رابعًا: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي غربيّة وليست كونيّة: صاغ الغرب مبادئ حوكمة الذكاء الاصطناعي وقدَّمها بوصفها قيمًا إنسانيّة مشتركة، في حين غاب الجنوب العالمي بشكل شبه كليّ عن طاولات الصياغة. والنتيجة أخلاقيّات تُعالج

أولويات مجتمعات المركز وتُغفل أسئلة المحيط الجوهريّة: من يملك البيانات؟ ومن يستفيد من ثمارها؟ ومن يتحمّل أعباء التحوّلات التقنيّة المتسارعة؟

خامسًا: المقاومة ممكنة لكنها تستلزم تغيير الشروط لا التنافس داخلها: مبادرات كـ: **(Masakhane)** و**(Falcon)** ومفهوم السيادة البيانيّة تُثبت أنّ الجنوب قادر على إنتاج أدواته الرقميّة، لكن النجاح الحقيقي لهذه المبادرات مرهون بتغيير بنية العلاقات التي تحكم من يملك حق تعريف الذكاء وتوجيهه، لا بمجرّد اللحاق بالركب وفق شروط مفروضة مسبقًا.

ونؤكّد في الختام أن ما ينبغي أن يظلّ معلَّقًا في ذهن القارئ بعد إغلاق هذا المقال، هو أنّ هذا الواقع يفرض الحاجة إلى بناء مقاربة نقدية للذكاء الاصطناعي تقوم على مفاهيم العدالة المعرفيّة والتعدّد الثقافي والشفافيّة الخوارزميّة، بدل الاكتفاء بالاحتفاء بالتطور التقني في ذاته، لأن مستقبل الذكاء الاصطناعي يجب أن يرتبط بقدرة المجتمعات المختلفة على المشاركة في إنتاج التكنولوجيا وتمثيل ذاتها داخل الفضاء الرقمي العالمي بصورة أكثر توازنًا وعدالة. لكن كل هذا لا يمكن أن يحجب عنّا تخوّفنا من طبيعة العالم الذي تعيد هذه الآلة إنتاجه، وبالقيم الثقافيّة والمعرفيّة التي ستحدّد شكل السلطة داخل العصر الرقمي القادم.

لائحة المصادر والمراجع

1. Anita Gurumurthy, & Deepti Bharthur, Democracy and the Algorithmic Turn. Sur International Journal on Human Rights, 2018.

2. Bender, E. M., Gebru, T., McMillan-Major, A., & Shmitchell, S, On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big? Proceedings of the 2021 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency, 2021.

3. Bertrand Badré, the Geopolitics of infrastructure, institut de relation internationales et stratégique IRIS.

4. Cathy Roche et al., Ethics and Diversity in Artificial Intelligence Policies, Strategies and initiatives, AI and Ethnics, 2023.

5. Edward Said, Orientalism. New York: Vintage Books, 1978.

6. Emily Bender, Timnit Gebru, Angelina McMillan-Major, Shmargaret Shmitchell, On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big?, 2021.

7. Julia Angwin, Jeff Larson, Surya Mattu and Lauren Kirchner, Machine Bias, 2016.

8. Kashmir Hill, Wrongfully Accused by an Algorithm. The New York Times, 2020.

9. Muhammad Qa'adan, #hashtag Palestine 2024, 7amleh-the Arab Center for the advancement of social Media, 2025.

10. Nekoto, W., et al, Participatory Research for Low-resourced Machine Translation: A Case Study in African Languages, 2020.

11. Nick Couldry, Ulises A. Mejias, The Costs of connection: How data is colonizing human life and appropriating It for Capitalism, Stanford University Press, 2019.

12. Shakir Mohamed, Marie-Therese Png, William Isaac, decolonial AI: decolonial theory as sociotechnical foresight in artificial intelligence, Philosophy & Technology, 2020.

13. Timnit Gebru, et al, Datasheets for Datasets. arXiv preprint arXiv:1803.09010, 2018.